



جامعة الأزهر
مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

مؤتمر

« التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول »

دور التأمينات الاجتماعية في شبكة الأمان الاجتماعى

إعداد

الأستاذ/ محمد حامد الصياد

وكيل أول وزارة التأمينات (سابقاً)

رئيس صندوق التأمين الاجتماعى للعاملين بالحكومة (سابقاً)

فى الفترة من ١٣-١٥ أكتوبر ٢٠٠٢م

مقدمة:

تولي الدولة ممثلة في وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية عناية كبيرة لتقديم الرعاية والمساعدة لأفراد المجتمع - وذلك من خلال عدة برامج تهتم بالمحافظة على مستوى الدخل - هي : -

- ١ - التأمينات الاجتماعية .
- ٢ - المساعدات الاجتماعية .
- ٣ - القروض الدوارة والتدريب للنهوض بالأنشطة الإنتاجية المربحة .

هذا وقد أكد السيد الرئيس حسني مبارك في افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة لمجلس الشعب والشورى في ١٤ نوفمبر ١٩٩٨ على أن :

- الدولة هي التي تحافظ على التوازن المطلوب بين مصالح كل فئات المجتمع .. وهي التي تضع السياسات اللازمة لتحقيق العدالة الاجتماعية .. والتي تظل من أهم الركائز الأساسية للحكم في مصر ... وتتمثل الرعاية الخاصة لمحدودي الدخل في الخدمات الأساسية وفي توفير الدواء ورغيف الخبز بأسعار لا تتجاوز قدرتهم ، وأن هذا الالتزام مستمر وأساسي .. لا تستطيع الدولة أن تتخلى عنه أو تفرط فيه مهما تكن الظروف .

كما نص الدستور الدائم الصادر في سبتمبر ١٩٧١ في المادة ١٧ منه

على أن :

" تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي والصحي ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعا وذلك وفقا للقانون " .

وللحماية الاجتماعية في مصر تاريخ طويل جدا قد يمتد إلى عصر الفراعنة ، وبعد أن أصبحت مصر جزءا من العالم الإسلامي نتيجة للفتح العربي تأثرت أشكال الرعاية التقليدية في مصر بالمفاهيم الإسلامية ومنها " الزكاة " باعتبارها أحد أركان الإسلام الخمس . وقد عرفت مصر نظم المعاشات علي نطاق ضيق منذ منتصف القرن التاسع عشر ، وقد تدرجت في التوسع في تطبيق هذه النظم حتى اكتملت مظلة التأمين الاجتماعي في العقد الثالث من النصف الثاني من القرن العشرين .

وباكتمال مظلة التأمين الاجتماعي ظهرت بعض السلبيةات يتطلب الأمر مواجهتها من خلال بعض المقترحات حفاظا على هذا الصرح العظيم في أداء دوره في التنمية الاجتماعية .

ونتناول بدأ المراجع درر التأمينات الاجتماعية فى شبكة الأمان الاجتماعى " من خلال النقاط الرئيسية الآتية :

الفصل الأول: المراحل التى مرت بها نظم المعاشات والتأمين الاجتماعى منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى الآن :

والتي يتضح منها أن تطبيق نظم المعاشات كانت فى نطاق عدد محدود من الموظفين قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وقيام الثورة بدأت خطوات التوسع فى تطبيق المعاشات والتأمين الاجتماعى على العاملين لحساب الغير بالحكومة وقطاعى الأعمال العام والخاص ، ثم بدأت مرحلة جديدة من امتداد مظلة التأمين الاجتماعى إلى فئات أخرى مع بداية السبعينيات حيث امتدت الحماية التأمينية إلى أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم ، وإلى العاملين المصريين بالخارج ، ثم إلى فئات العمالة غير المنتظمة .

الفصل الثانى : مظلة التأمين الاجتماعى :

وقد تضمن هذا الفصل مفهوم مظلة التأمين الاجتماعى من حيث :

أولاً: امتدادها من حيث التطبيق إلى جميع من هم فى سن العمل :

وذلك من خلال مجموعة من القوانين شملت العاملين لحساب الغير بالحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص ، وأصحاب الأعمال ومن فى حكمهم ، المصريين العاملين بالخارج ، العمالة غير المنتظمة ، العسكريين ، بالإضافة إلى قانون للمعاشات الاستثنائية لتغطية بعض الحالات التى لم تنتفع بقوانين التأمين الاجتماعى والمعاشات .

ثانياً: تضمن قوانين التأمين الاجتماعى المشار إليها العديد من المزايا :

أهمها المعاش باعتباره بديل الدخل الذى ينقطع فى حالة تحقق أحد المخاطر المؤمن ضدها (الشيخوخة والعجز والوفاة وإصابة العمال والمرض والبطالة) .

ثالثاً: المستحقون فى المعاش عن المؤمن عليه أو صاحب المعاش :

حيث يتسع مفهوم الأسرة المعالة ليشمل :

المطلقة والأرملة والأرمل والإبن والبنت والوالد والوالدة والأخ والأخت ، ويتم

استعراض شروط الاستحقاق لكل من المستفيدين المشار إليهم .

رابعاً: الزيادات الدورية للمعاشات :

حيث يتم استعراض ما توليه الدولة من رعاية لأصحاب المعاشات والمستحقين عنهم بتقرير زيادات دورية (تعادل ما يتم تقريره للعاملين بالدولة) تتحملها الخزانة العامة للدولة - حيث تضاعفت المعاشات المستحقة في ١/٧/٢٠٠٢ إلي ما يقرب من سبعة أضعاف ما كانت عليه قبل ١/٧/٨٧ .

الفصل الثالث: بعض السلبيات وكيفية مواجهتها :

نظراً لما يمثله نظام التأمين الاجتماعي من أهمية بالغة لمجموع المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين عنهم - ونظراً لما يمثله هذا النظام من أبعاد إقتصادية لجميع أفراد المجتمع المصري حيث امتدت مظلة التأمين الاجتماعي إلي كل مواطن مصري سواء كان ذلك بشكل مباشر (المؤمن عليه وصاحب المعاش) أو بشكل غير مباشر (أفراد الأسرة) - فإن الأمر يتطلب بعض الإجراءات العاجلة الواجب اتخاذها لمواجهة بعض سلبيات التطبيق .

وقد تم تناول هذه الإجراءات تحت العناوين الآتية :

١ - في مجال تمويل نظم التأمين الاجتماعي.

٢ - في مجال زيادة الاشتراكات.

٣ - في مجال ترشيد الإنفاق.